وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته

Institutions and Mechanisms of Public Policymaking in the People's Republic of China

الباحث الاول :أ.م.د. معتز اسماعيل خلف

مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الأنبار

Moataz.ismail1983@uoanbar.edu.1q

الباحث الثاني :أ.م.د. خلف صالح علي

الجامعة التقنية الوسطى/ المعهد التقني بلد

1. Asst. Prof. Dr. Moataz Ismail Khalaf
   Center for Strategic Studies / University of Anbar. IRAQ
   Moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq
2. Asst. Prof. Dr. Khalaf Saleh Ali
   Middle Technical University / Balad Technical Institute. IRAQ

الملخص:

يستعرض هذا البحث الهيكل المؤسسي، والديناميكيات الإجرائية التي تحكم عملية صناعة السياسة الصينية، ويركز في فرضية أنَّ السياسات الصينية لا تصدر عن مركزية مطلقة فحسب، بل هي نتاج تفاعل معقد بين "الحزب-الدولة"، والجهات الفاعلة البيروقراطية. ويتناول ملخص بحثنا هذا، دور الحزب الشيوعي كونه السلطة القيادية العليا، في تحديد التوجهات الاستراتيجية، بالتوازي مع دور مجلس الدولة في التنفيذ الفني والإداري. ويسلط الضوء على آليات صنع السياسة الصينية وصناعة القرارات الاستراتيجية على مستوى الجمهورية. وتوصل البحث إلى أنَّ صنع السياسة الصينية يعتمد على مزيج من التخطيط المركزي والتشاور البيروقراطي المكثف، وهو ما يُعرف بـ"التعددية المجزأة"، لضمان التوازن بين الاستقرار السياسي والكفاءة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الصينية، الحزب الشيوعي الصيني، مجلس الدولة، صناعة القرار، التعددية المجزأة، النظام السياسي الصيني، البيروقراطية.

Abstract:

This study examines the institutional structure and procedural dynamics governing Chinese policymaking. It is based on the premise that Chinese policies are not solely the product of absolute centralization, but rather the outcome of a complex interaction between the “party-state” and bureaucratic actors. The study highlights the role of the Communist Party of China as the supreme leadership authority in setting strategic directions, alongside the role of the State Council in technical and administrative implementation. It also sheds light on the mechanisms of policymaking and strategic decision-making at the national level. The research concludes that Chinese policymaking relies on a combination of centralized planning and intensive bureaucratic consultation, a process known as “fragmented pluralism,” which ensures a balance between political stability and economic efficiency.

Keywords:

Chinese politics, Communist Party of China, State Council, decision-making, fragmented pluralism, Chinese political system, bureaucracy.

المقدمة

يمتاز النظام السياسي الصيني، بوصفه نظامًا اشتراكيًا شعبيًا، عن باقي الأنظمة التي تنتمي إلى الوصف نفسه، بكونه أسس هياكله، وبناه، على وفق حاجة الشعب، وخصوصياته، والاستفادة من التجربة والخطأ، بما لا يسبب حالة الجمود التي شهدتها تجارب اشتراكية أخرى في العالم، وهذا ما جعل جميع مؤسسات النظام عرضة للتغيير، ابتداءً بالدستور، ومرورًا بمؤسسات السلطات الثلاث، وانتهاءً بالقوى الأخرى في المجتمع، ولاسيَّما الحزب الشيوعي، إذ شهدت جميع هذه المؤسسات، تأثيرًا للمتغيرات الداخلية، والخارجية، انعكس على طبيعة بنائها.

يهدف هذا المدخل إلى دراسة إجراءات السياسة العامة في جمهورية الصين الشعبية، جاعلين تركيزنا في الاهتمام بمعرفة آليات التفاعل بين الأجهزة المسؤولة عن صنعها، وخطواتها، والصراعات، والتوافقات، التي تجري في هذه العملية المعقدة.

أهمية البحث

تبرز الأهمية الموضوعية للبحث، في كونه يندرج ضمن أحد أهم الحقول العلمية في دراسة الأنظمة السياسية، وهو ميدان صنع السياسة العمومية. كما أنَّ أهميته تنبع من كونه ضمن دائرة الدراسات الآسيوية، التي تحظى باهتمام مراكز صنع القرار السياسي، كونها قارة المستقبل كما يتوقع الدارسون في مجال السياسة الدولية. فضلاً عن أنَّ البحث يأتي من التركيز في مؤسسات صنع السياسة الحكومية، وقنواته في الصين، وتعدُّ ذات مكانة كبيرة، ومستقبل واعد، في السياسة الدولية.

إشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في محاولة فهم عملية صنع السياسة العمومية في الصين، وتفكيكها، الذي يتميز بخصوصية فريدة تزاوج بين المركزية الحزبية الصارمة، والمرونة المؤسساتية في التنفيذ. فعلى الرغم من تعقد الهيكل البيروقراطي، وتعدد الفاعلين، إلا أنَّ النظام الصيني اثبت كفاءة ملحوظة، في استدامة الأهداف القومية الكبرى، وتحقيقها. ومن هنا يبرز التساؤل حول ما المؤسسات التي تضطلع بعملية صنع السياسة العمومية في الصين؟ وما آليات صنعها؟ وهذا التساؤل يقودنا إلى تساؤلات فرعية، هي:

- ما المؤسسات المنوط بها رسم السياسات العمومية في الصين، وتنفيذها، وتقييمها؟ وكيف تتوزع الأدوار فيما بينها؟
- ما الآليات والأدوار التي تعتمدها الصين في مراحل صنع السياسة؟

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ عملية صنع السياسات الحكومية في الصين، تقوم على بنية مؤسساتية فاعلة، ومتعددة المستويات، غير أنَّها تخضع بشكل بنيوي لمركزية شديدة يقودها الحزب الشيوعي، وتتمحور في الوقت نفسه حول السلطة الفعلية لرئيس الدولة -رئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب الشيوعي- مما يجعل كفاءة الأداء المؤسساتي، وقدرته، مرهونًا بمدى مواءمته للتوجهات المركزية العليا.

منهج البحث

استخدمنا في هذا البحث منهج التحليل النظمي، للتعرف على الآليات، والمؤسسات الضالعة في صناعة السياسة الصينية، وتمت الاستعانة بالمنهج المؤسسي كمدخل في بعض مواطن المباحث، لمعرفة قنوات العمل، والبنى الأخرى الضالعة في عملية صناعة القرار الصيني.

هيكلية البحث

قسِّم البحث على ثلاثة مباحث، تتخللها مطالب بشكل يغطي جوانب البحث، وتفاصيله، وجزئياته، بطريقة تقود إلى تحقيق هدف البحث في إضافة مقدار من المعرفة العلمية، بمؤسسات صناعة السياسة الصينية، وقنواتها، وطرقها.

المبحث الأول

المؤسسات التشريعية وصنع السياسة العامة في جمهورية الصين الشعبية

تصنع مشروعات السياسة في مختلف دول العالم، بعد أن تُناقش من قبل الجهات الرسمية، ثم تُقر من قبل الهيأة المسؤولة عن التشريع، وبعدها تنفذ من قبل الهيأة التنفيذية. واستخدمت لفظة صنع السياسة (policy making)، للتأكيد على أنَّها حصيلة عملية سياسية متعددة الخطوات، والمراحل، وأنَّها نتاج لمساهمة أطراف متعددة، ومن مستويات، وتخصصات، وصلاحيات متباينة. بمعنى آخر إنَّ السياسات العامة تعدُّ، وتصنع على غرار مراحل "عمليات الإنتاج التي تمر بها السلع المادية"، لكنَّها أعقد بكثير منها**1**.

وتعد هذه العملية بمنزلة أداة تحليلية داخل النظام السياسي، لتحديد الأنماط، والعلاقات، في المجتمعات في كل ما تحتويه الحركة السياسية، كالمدخلات، والمخرجات، وردود الأفعال، وهذه العملية تختلف حسب طبيعة النظام السياسي، وفي النهاية تظهر على شكل قرارات، وسياسات، على الرغم من اختلاف صانعيها، فالذي يصنع السياسة قد يكون فرداً أو مجموعة أفراد أو أحزابًا أو مجتمعًا. ومن جانب آخر تعدُّ هي المرحلة المركزية في العملية السياسية، إذ تتحدد خطوات القوى المجتمعية المختلفة، وأشكالها، ويصبح من الضروري سن السياسة العمومية، ووضعها، وبذلك فإنَّها وظيفة لا يمكن أن تتخلى عنها الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، وأنواعها.**2**

وتعدُّ الهيأة التشريعية من أهم المؤسسات الرسمية، المضطلعة بصناعة السياسات العمومية، التي تختص أساسًا بتشريع اللوائح، والأنظمة، والقوانين، ووضع قواعد القانون التي تنظم مختلف أوجه الحياة داخل المجتمع الصيني[3].

وتنقسم الهيأة التشريعية في الصين على قسمين، هما: "المجلس الوطني لنواب الشعب، واللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب"، وسنبحث في دور صناعة القرار السياسي الصيني، وآلياتها، في الآتي:

المطلب الأول: دور المجلس الوطني لنواب الشعب في صنع السياسات العامة

يمثل المجلس الوطني لنواب الشعب، أعلى مؤسسة في الدولة، وصاحب السلطة فيها، وتنبثق عنه مؤسسات الدولة الأخرى، مثل رئاسة الجمهورية، ومجلس الدولة، واللجنة العسكرية الدائمة، والمحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا. ويتكون المجلس عن طريق نواب منتخبين من مختلف مقاطعات الصين الشعبية، ومناطق الحكم الذاتي، ومناطق الإدارة الحكومية المباشرة. ويضم في عضويته (3000) عضو، ما بين (60%) إلى (70%) ينتمون إلى الحزب الشيوعي. وينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب، والمجالس المحلية، بأسلوب ديمقراطي، وتكون مسؤولة أمام الشعب، ويراقبها الشعب، وتنبثق أجهزة الإدارة، والحكومة، والنيابة للدولة، من مجلس الشعب، وتكون

1 – عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، (2008)، ص89.

2 – محمد القذافي الفيتوري، سياسات التعليم: دراسة في السياسة التعليمية في ليبيا، دار الرواد، طرابلس، (2009)، ص54.

3 – وصال العزاوي، السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، ص46.

مسؤولة أمامه، وتحت مراقبته**4**. ويجب أن يضم المجلس عددًا مناسبًا من الأعضاء الذين يمثلون الأقليات القومية المختلفة، وتتحدد مدة عضوية هذا المجلس بخمس سنوات، ويجتمع لمرة واحدة سنويًا، كما يمكن عقد دورة له, إذا رأت اللجنة الدائمة للمجلس ضرورة لعقدها, أو قدَّم أكثر من خُمس أعضاء المجلس اقتراحًا بذلك[5].

ويتكون المجلس المذكور من نواب منتخبين من قبل المقاطعات، والمناطق الذاتية الحكم، والبلديات الخاضعة للإدارة المركزية المباشرة، والجيش، وتعقد دوراته مرة واحد كل سنة، ويستمع النواب خلالها لتقارير العمل التي تعدها الحكومة عن أعمالها، ويتخذون القرارات السياسية بشأنها.

ويختص المجلس في هذا المجال بالصلاحيات الآتية**6**:

1- وضع القوانين: إذ له تعديل الدستور، ويتم التعديل باقتراح من اللجنة الدائمة للمجلس، أو باقتراح من (5) نواب في المجلس، ويتم تعديله بموافقة أكثر من ثلثي أعضائه، ويعمل النظام السياسي الصيني حالياً بدستور عام (1982)، المطبق منذ المصادقة عليه بتاريخ (4) ديسمبر عام (1982).**7**

2- انتخاب القيادات العليا في الدولة، وتعيينها، إذ له صلاحية انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية، ونوابه، وهي مهمة من صلاحيات المجلس النيابي في الصين. وإقرار رئيس لمجلس الدولة ونوابه، والوزراء، ورؤساء لجان الدولة، والمراقب العام للحسابات، ورئيس سكرتارية مجلس الدولة بعد تسمية رئيس جمهورية الصين الشعبية. كما له حق انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وتحديد أعضائها. كما يكلف المجلس كذلك بانتخاب رئيس المحكمة العليا، وانتخاب رئيس النيابة العليا.

3- "المراجعة والموافقة على برنامج تنمية الاقتصاد القومي والمجتمع"، وتقريرها، وتنفيذها.

4- اقرار الميزانية، ومراجعتها، والموافقة عليها، وتقرير تنفيذها، وتحديد أولويات الانفاق العام.

5- إلغاء قرارات اللجنة الدائمة للمجلس، التي يراها غير ملائمة، وتغييرها.

6- إقرار إقامة المناطق الإدارية الخاصة ونظامها.

7- إقرار مسألة الحرب والسلم.

8- إقالة "رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الدولة ونوابه، وأعضاء مجلس الدولة، والوزراء، ورؤساء اللجان، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، وأعضائها، ورئيس المحكمة الشعبية، ورئيس النيابة العليا".

9- كما أنَّ له حق انتخاب اللجنة الدائمة للمجلس.

---

4 – وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، أبو ظبي، (2014)، ص93.

5 – جمهورية الصين الشعبية، دستور جمهورية الصين الشعبية لعام (1982)، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: www.china.org.cn تمت مشاهدته بتاريخ 2024/5/5

6 – دستور جمهورية الصين الشعبية لعام (1982)، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: WWW.china.org.cn تمت مشاهدته بتاريخ2024/5/5

7 – جندي سارة، الصين والتوازنات الدولية: دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (2022)، ص40

10- لمجلس نواب الشعب حق الرقابة على عمليات التنفيذ، فهو يراقب أداء مجلس الدولة، وله صلاحية مساءلة الوزراء، أو سحب الثقة منهم.

يتضح من الصلاحيات المذكورة، أنَّ للمجلس صلاحيات رسمية واسعة، ومهمة، في عملية صناعة السياسة الصينية، فله حق تشريع قرارات السياسات العمومية، وتعديلها، والرقابة عليها، كما أنَّ له الحق في تعيين المناصب العليا، ويمكنه إعفاء جميع هؤلاء المسؤولين الذين قام باختيارهم. وفيما عدا معظم الشكليات المهمة، فإنَّه يمكن للجنته الدائمة ممارسة جميع هذه السلطات.**8**

المطلب الثاني: دور اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في صنع السياسات العامة

هي الهيئة التنفيذية الدائمة للمجلس، أي إنَّها تمارس سلطاته التشريعية، والرقابية بين دورات انعقاد جلساته، لأنَّ المجلس بكامل أعضائه البالغ عددهم (3000) عضو، يجتمع مرة واحدة فقط في السنة، ولمدة قصيرة (اسبوعين)، لذلك انشأت هذه اللجنة لتعمل بشكل مستمر على مدار العام**9**.

وتتكون اللجنة من رئيس اللجنة الدائمة- يكون من قيادات الحزب الشيوعي- ونوابه، ورئيس السكرتارية، وعدد من الأعضاء الذين ينتمون للحزب الشيوعي، من بينهم عدد مناسب من أبناء الأقليات، الذين يتم انتخابهم، وإقالتهم من قبل المجلس الوطني، وتستمر في العمل لمدة (5) سنوات، مع عدم أحقية رئيس اللجنة، ونوابه، في تجديد ولايتهم لأكثر من دورتين متتاليتين**10**.

وخلال "الأيام العادية خارج انعقاد الدورة السنوية، تمارس اللجان الدائمة لمجالس الشعب، الصلاحيات الموكلة إليها من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب، ومنها تشريع القوانين، وتفسيرها، باستثناء تلك التي يجب أن يقرها المجلس الوطني"، كما تصدر عنها تفسيرات رسمية حول نصوص الدستور، والقوانين، كما تعمل على مراقبة تنفيذ الدستور، وتعمل اللجنة على تعديل بعض القوانين الموضوعة من هيئات غير مجالس نواب الشعب**11**.

وفيما يخص بعض الاجراءات، فإنَّه يمكن لها ممارسة جميع المهام التي يختص بها المجلس، في حالة عدم اجتماعه، وهي هيئة أصغر حجمًا مكونة من مسؤولين كبار يقيمون في العاصمة (بكين)، ومن ثمَّ هم أكثر فاعلية وقدرة على الالتقاء في جلسات عمل منتظمة خلال العام كله**12**.

وتمارس اللجنة استنادًا إلى الصلاحيات الممنوحة لها، مهمات متعددة هي: تفسير الدستور ودستورية تنفيذه، والتشريع، ماعدا التشريعات التي هي من اختصاص المجلس، إذ يجوز استكمالها، أو تعديلها جزئيًا في مراحل عدم انعقاد المجلس، شريطة إلا تتعارض مع مبادئ هذه

---

8 – جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، (1997)، ص729.

9 – وليد سليم عبدالحي، مصدر سبق ذكره، ص ص106 وما بعدها.

10 – محمد شطب عيدان، المتغير التكنلوجي وقدرات النظام السياسي الصيني، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، (2006)، ص159.

11 – ابراهيم محمد شوكت النسعة، العلاقات الصينية الأمريكية في ظلّ النظام الدولي الجديد (2001–2011)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، (2012)، ص21.

12 – جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص729.

القوانين الأساسية، وتفسير الدستور، وإقرار مشروعات التعديل الجزئية، وتعديلها، وإقرار تعيين السفراء الصينيين في الدول الاخرى، وعزلهم، والمصادقة على المعاهدات، والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية، أو إلغائها، وإقرار العفو الخاص، إلى غير ذلك من الصلاحيات13.

وتوجد لجان أخرى منتخبة من قبلها، وتعمل تحت إشرافها، إذ يبلغ عددها تسع لجان، وتقوم هذه اللجان بدور المساعدة في إعداد القرارات الصادرة من المجلس، أو لجنته الدائمة14.

وتتضمن بنيتها -السلطة التشريعية- على مستوى الإدارات المحلية، من هيئات ممثلي الشعب التي يتم إنشاؤها في الولايات، ومناطق الحكم الذاتي، والأماكن ذات الإدارة المركزية، والمحافظة، والمدينة، والإقليم المدار مباشرة، وتتحدد مدة عمل هذه المجالس بـ(5) سنوات، ولها حق إقامة لجانها الدائمة، وينتخب أعضاؤها بشكل غير مباشر من قبل مجالس نواب الشعب الأدنى، وتمارس مجالس نواب الشعب، صلاحياتها في حدود مناطقها الإدارية عبر الالتزام بالدستور، والقوانين، والقرارات الإدارية، وتنفيذها، وإجازة القرارات، وإعلانها، ومراجعة برامج الخطة الاقتصادية، والثقافية15.

أمَّا آليات رسم السياسة الصينية العامة، فتبدأ بتحديد المشكلات المجتمعية على المستوى المحلي الصيني، أو على مستوى الإدارة العامة، ثم تدفع بعدها إلى المجالس المنتخبة على المستوى المحلي، أو إلى الهيئات التنفيذية على مستوى الوزارات، ثم تجمع حولها المعلومات، والبيانات، وتدرس أسبابها، ونتائجها، بعد ذلك ترفع إلى صانعي القرارات لإيجاد بدائل لحلها. فالتعرف على المشكلات أو الأزمات العامة، وتحديدها هي أولى مراحل حلّها، لأنَّ التحليل المركز للمشكلة أو الموقف، يعدّ نصف الحل، وأساس فاعلية هذه، وهذا ما يدفع صانع القرار إلى تحديدها، ومعرفة موطن الخطأ، ومعرفة أسبابها، ومسبباتها، وأبعادها[16]. ثم ترفع بعد ذلك إلى اللجان المختصة في المجالس التشريعية، لمراجعتها وتحديد مدى انسجامها مع توجهات الحزب الشيوعي، أو دستوريتها، وبعد استيفائها لشروط القبول تحدد بدائل حلّها، أو توفر متطلبات المجتمع لتحقيقها على أجندة الاجتماع السنوي لمجلس الشعب ليصوت عليها' فإذا وافق عليها المجلس، وحصلت على الأصوات المطلوبة، ورصد لها ميزانية للتنفيذ، أصبحت السياسات المتخذة واجبة التنفيذ، وبهذا تنتقل السياسة من مرحلة كونها سياسات على الورق، إلى مرحلة جديدة تستدعي من الحكومة تحويلها إلى مشاريع، وإجراءات، على أرض الواقع17. بكلمة أخرى يعني إصدار السياسة العمومية على شكل يعطيها الشرعية القانونية، ويضفي عليها قوة الالزام، ويتخذ إقرارها أشكالاً تتناسب مع طبيعة الموقف، أو الأزمة،

---

13 – يانغ فنغ تشون، النظام السياسي الصيني: المجلس الوطني لنواب الشعب, منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: http://www.china.org.cn.htm.pp4-5. تمت المشاهدة بتاريخ 2024/5/6.

14 – هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم: دراسة موجزة لسلطات الدولة الدستورية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، (1986)، ص ص151-152.

15 – ابتسام محمد عبد العامري، التحديث في الصين: دراسة في الابعاد الاساسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (2006)، ص160.

16- حمدي مصطفى المعاز، وظائف الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، (1984)، ص161.

17 – للاستزادة عن آليات رسم السياسات العامة في النظام السياسي الصيني، ينظر: وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص106 وما بعدها.

ومستوى القرار اللازم لعلاجها، فقد تصدر في صورة تصريح من رئيس الهيأة التنفيذية، أو في صورة قرار وزاري، كما قد تصدر على شكل قرار من مجلس الوزراء، أو قانون من السلطة التشريعية[18].

المبحث الثاني

المؤسسات الحكومية وصنع السياسة العامة في جمهورية الصين الشعبية

هي عملية ترجمة السياسات بما تنطوي عليه من قواعد، ومبادئ، إلى خطط، وبرامج عمل محددة، ينتظر أن يترتب على تطبيقها تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتستلزم عملية تنفيذ القرارات إجراء سلسلة من النشاطات التنظيمية داخل الجهاز الإداري، تبدأ هذه القرارات، والسياسات، بواجبات، ومسؤوليات، يتطلب القيام بها، الغرض منها تحقيق أو تطبيق القرار المتخذ. وتعدُّ هذه مهمة تحقيق القرار، وترجمة مضامينه إلى مشاريع وبرامج، أو إلى نشاطات إنتاجية، وخدمية، وترفيهية، من المهام الكبيرة التي تضطلع بها أجهزة الحكومة في مؤسسات الدولة، وتأتي أهمية تطبيق السياسات من أنَّها تأتي لتتمم عملية رسم السياسة أو القرارات[19].

وتقوم بعملية تحويل السياسة الصينية إلى واقع عملي ملموس، مجموعة من المؤسسات العامة، وحدد الدستور الصيني السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية الصينية، ومجلس الدولة، واللجنة العسكرية المركزية. ويمكن أن نوضح آليات صنع السياسات العامة على مستوى هذه المؤسسات، على وفق التقسيم الآتي:

المطلب الأول: دور رئيس جمهورية الصين الشعبية في صنع السياسات العامة

إنَّ للقيادة في الصين دورًا مهمًا في السياسات، واتخاذ القرارات العامة، فكما هو معلوم أنَّ الزعامات الفردية لها دور واضح في الدولة الصينية، وهذا ليس بالغريب إذا ما عرفنا أنَّ النظام السياسي الصيني، يصنف ضمن الأنظمة الشمولية المغلقة**20**.

ويعدُّ دور رئيس الجمهورية الصيني في تنفيذ السياسات الصينية دورًا مركزيًا، فهو رأس هرم النظام رسميًا، ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب، لفترة خمس سنوات، ولا يجيز الدستور بأن يمارس رئيس الجمهورية مهامه لأكثر من فترتين متتاليتين**21**. ويشترط في رئيس جمهورية الصين أن يكون من مواطني الجمهورية, وألّا يقل عمره عن (45) سنة. وتنقسم سلطاته حسب الدستور على: صلاحيات داخلية تتمثل في إصدار التشريعات، والقرارات، التي تجيزها الهيئات التشريعية لنواب الشعب، وإصدار الأوامر، مثل تعيين رئيس مجلس الدولة، ونوابه، وعزلهم، وأعضاء مجلس الدولة، والوزراء، ورؤساء اللجان، ورئيس جهاز المحاسبة، وأمر التعبئة، وإعلان الأحكام العرفية،

18 – خيري عبد القوي، مصدر سبق ذكره، ص139.

19 – إسراء علاء الدين نوري أحمد البكر، مساهمة النظم الإدارية في صنع السياسات العامة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (2005)، ص16.

20 – محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، مؤسسة الأهرام، (2003)، ص26.

21 – ياسر العمري، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (2003)، ص69.

وحالة الحرب. وإلى صلاحيات خارجية تتمثل في اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وإرسال الممثلين الصينيين إلى الدول الأجنبية، والتصديق على الاتفاقيات مع الدول الأخرى، وإلغائها، بناءً على توصيات المجلس الوطني لنواب الشعب22.

إنَّ الحكم على نظام معين في أي دولة، يرتبط إلى حدٍّ ما بنمط عملية اتخاذ القرارات فيها من الناحية العملية، فالدولة ذات التوجه الاشتراكي ومنها الصين، متهمة بأنَّ نظام الحكم فيها يختصر عملية اتخاذ القرارات السياسية برمتها، في قلة تتمركز في المكتب السياسي، وبعض الشخصيات في اللجان المركزية، وكبار الضباط، كما أنَّ نمط آليات اتخاذ السياسات، يتأثر إلى حدٍّ بعيد بمدى قوة زعيم الحزب، أو ضعفه. وتشير إحدى الدراسات المتخصصة في دراسة نظام الحكم في الصين، إلى أنَّ ما بين (23-25) فردًا يتحكمون في نسبة عالية من القرارات الاستراتيجية للدولة الصينية23.

ولقد ظلَّت عملية صناعة السياسة الصينية، واتخاذ القرارات المهمة، مرتبطة بشخصية الزعيم الفرد صاحب القول الفصل في كل صغيرة، وكبيرة، طوال حكم الزعيم الراحل (ماو تسي تونغ1947-1976)، ولم يكن لمعارضة أو فرد نقض قرارات الزعيم في أي موقع كان، حتى لو كان في أعلى الهيئات القيادية للحزب، بما فيها الدائرة الضيقة المعنية بصناعة السياسات، واتخاذ القرارات السياسية، وكان أقصى ما يمكن أن يفعله رافض القرار أو غير الموافق عليه، هو الاكتفاء بالصمت، كما حدث عند اتخاذ "ماو" قراره بالانخراط في الحرب الكورية ضد الولايات المتحدة عام (1950)، بموافقة أقلية بسيطة من أعضاء المكتب السياسي، واكتفاء الآخرين بالصمت24.

وإذا كانت حقبة "ماو" قد اتسمت بسيطرة "الايديولوجية على طبيعة السياسات المنتهجة"، فإنَّ عهد "(دينج شياو بينج 1978-1989)" شهد نقلة نوعية، فقد عاد "دنج" إلى السلطة عام (1978)، وبدأ قيادته للصين في مسارها الجديد المعاكس للمسار القديم، ليخالف سياسات الماضي اللا عقلانية، ويعمل على تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف لتحديث الصين، فقد تميز "دنج" بنزعته العملية البراغماتية الصريحة، وحماسه لإجراء إصلاح اقتصادي25.

ونجح "دينج" بإزاحة جيل الحرس القديم من كبار السن، من مشهد صنع السياسة الصينية، وأقالهم من الحزب الشيوعي، والأهم من ذلك أنَّه استطاع بنفوذه، وسلطته، توجيه الجيش نحو المهنية، والتحديث، وإبعاد جنرالاته عن التأثير في النظام الصيني، بعد أن استفحل أمرهم إلى درجة باتت تقلق الحزب، والدولة، على حدٍّ سواء، وبدأها باختيار القيادة الجديدة للحزب، والدولة، لفترتين قادمتين، إذ اختار "جيانغ زيمين 1989-2002" أمينًا للحزب الشيوعي، ورئيسًا للدولة، كما اختار له "خوجين تاو" ليخلفه بعد ذلك، وكلاهما لا يتمتعان بخلفية عسكرية، ولا بدراية كافية في الشؤون الدولية. كان ذلك في فترة عاصفة مرت بها البلاد، في أعقاب الحركة الاحتجاجية للطلاب في ميدان آنمين عام (1989) وما أعقبها، وعدّ أول سابقة في تاريخ الأحزاب الشيوعية، عندما قرر الحزب الإطاحة بأمينه العام "جاو زيانغ"، ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام (2005)، عقابًا له على زيارته للطلاب في الميدان، وذرفه بعض الدموع تضامنًا معهم26.

---

22 – دستور جمهورية الصين الشعبية لعام (1982).

23 – وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص106.

24 – عزت شحرور، صناعة القرار في الصين: مراكزها وتطورها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 13 تشرين الثاني (2013)، ص3.

25 – حسن ابو طالب، رؤية من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (2006)، ص227.

26 – عزت شحرور، مصدر سبق ذكره، ص4.

وأدى وصول قيادة جديدة إلى السلطة، إلى التحول التدريجي من الطابع الفردي في اتخاذ القرار، إلى النمط المؤسسي، وتحديدًا في القرارات الاستراتيجية المهمة. كما أنَّ دائرة صنع القرار في الصين هي في اتساع مستمر، ففي السابق كانت محصورة فقط في الهيئات التقليدية، مثل الرئيس، ورئيس مجلس الدولة، ومجلس النواب، والحزب الحاكم، وجيش التحرير الشعبي، لتتسع أكثر اليوم إذ ظهرت مؤسسات جديدة فاعلة في الصين، فضلاً عن دور المكونات الاجتماعية، والأحزاب غير الشيوعية، مثل المجموعات القيادية الصغيرة التي تختص بقضايا السياسة الرئيسة27.

المطلب الثاني: دور مجلس الدولة في صنع السياسات العامة

هذا المجلس "هو جهاز الحكومة الصينية الرئيس، ويعدُّ أعلى هيئة تنفيذية في جهاز الدولة"، ويعمل تحت إشراف المجلس الوطني لنواب الشعب، وهو يتألف من رئيس الوزراء وعدد من نواب رؤساء الوزارات، والوزراء الذين تولوا مناصب وزارية، ولجان في الهيئات الحكومية، وتجتمع مرة واحدة كل (30) يومًا. ويتكون مجلس الدولة بشكل رئيس من كبار الأعضاء في الحزب الشيوعي، وهو المحور الإداري لسلطة الدولة، إذ إنَّه يترجم قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة، وقلب مجلس الدولة هو "لجنته الدائمة، التي تجتمع مرتين أسبوعيًا28.

وتتضمن صلاحيات المجلس من الناحية الإدارية بتحديد الإجراءات الإدارية، ووضع القوانين الإدارية، وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور والقانون، إذ إنَّه يعدُّ مشروعات القوانين، والسياسات، ويدفعها إلى "المجلس الوطني لنواب الشعب" للموافقة على تلك المشروعات، كما أنَّه يحدد مهمات، ومسؤوليات الوزارات، واللجان، وقياداتها بشكل موحد، وقيادة الأعمال الإدارية الوطنية الأخرى، التي لا تدخل ضمن أعمال الوزارات، والمصالح. وللمجلس قيادة الأعمال الإدارية المحلية، والوطنية، بصورة موحدة، وتحديد توزيع صلاحيات الأجهزة الإدارية. كما أنَّ المجلس يعمل على تحويل التوجهات العامة للحزب الشيوعي إلى سياسات تنفيذية، ولاسيَّما المكتب السياسي للحزب، ولجنته الدائمة التي تضع الخطوط العريضة للسياسة العامة، ويقوم مجلس الدولة بترجمتها إلى خطط عمل، وبرامج تنفيذية، ولوائح تنظيمية. كما أنَّ المجلس يقوم بمراجعة ملاك الأجهزة الإدارية، وتحديده، وتعيين الإداريين، وعزلهم، وتدريبهم، واختبارهم، ومكافأتهم، وعقابهم، على وفق القانون. وله قيادة وإدارة الأعمال الاقتصادية، وبناء المدن والأرياف، إذ إنَّ المجلس يضع خطط التنمية، ويحدد ملامح الميزانية العامة، والسياسات المالية والنقدية، بالتعاون مع البنك المركزي، ويشرف على مؤسسات الدولة الاقتصادية. كما أنَّ للمجلس صلاحية إدارة قطاعات التعليم، والعلوم، والثقافة، والصحة، والرياضة، وأعمال تنظيم الأسرة، وإدارة الأعمال المدنية، والأمنية، والقضائية، والرقابية، وإدارة الشؤون الخارجية، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية، وقيادة وإدارة الأعمال الدفاعية، وله قيادة الشؤون الخاصة بالقوميات، وإدارتها، وضمان حقوق الأقليات القومية المتساوية، وحق الحكم الذاتي للمناطق الذاتية الحكم للأقليات القومية. وللمجلس دور مهم في عملية رسم السياسات العامة، فهو يقوم بتقديم مشروعات القوانين للمجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنته الدائمة، في حال عدم انعقاد المجلس، كما أنَّه يقوم بتنفيذ السياسات العامة، فهو الجهة التنفيذية الأولى للسياسات العامة الصادرة عن الحزب الشيوعي، والدولة، إذ يعمل على التنسيق بين الوزارات، والأقاليم، لتنفيذ البرامج الحكومية في مختلف المجالات. وللمجلس الحق بتغيير أو إلغاء الأوامر واللوائح غير المناسبة، التي تصدرها الوزارات، واللجان، وتغيير أو إلغاء الأوامر، والقرارات، واللوائح غير المناسبة، التي تصدرها أجهزة الدولة الإدارية المحلية على مختلف المستويات، وللمجلس الحق بالموافقة على التقسيم الإداري

---

27 – محمد شيخ قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجًا، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني– العدد (3)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 30 يونيو/حزيران (2018)، ص157.

28 – جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص727.

للمقاطعات، والمناطق ذاتية الحكم، والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة، والموافقة على إقامة الولايات ذاتية الحكم، والمحافظات، ذاتية الحكم، والمدن، وتقسيمها الإداري29. كما أنَّ للمجلس حق الرقابة والإشراف على أداء الحكومات المحلية، لضمان التزامها بتنفيذ السياسات العامة الوطنية، كما أنَّ للمجلس سلطة إصدار التوجيهات، والتوصيات، للإدارات العامة والمحلية على كل الأرض الصينية.

وتضم "اللجنة الدائمة" سبعة أفراد، وتتخذ هذه المجموعة أغلب القرارات التنفيذية، التي تشرع الأجهزة الأخرى في العمل لتطبيقها، أو تنفيذها، وتسير عملية اتخاذ القرارات السياسية في الصين، كما يأتي30:

أولاً- تقوم لجان الدولة (عددها تسع لجان، وهي أعلى رتبة من الوزارات في سلم القرار)، والوزارات التي تعمل تحت سيطرة المجلس –مجلس الدولة- بتقديم التقارير إليه.

ثانيًا- يقوم المجلس بعد دراسة التقارير بتقديم مقترحاته، وتصوراته، إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي.

ثالثًا- إذا صادق "المكتب السياسي على المشروع أحاله إلى لجنته الدائمة".

رابعًا- يقوم المكتب أو لجنته الدائمة بإحالة المشاريع أو المقترحات لمجلس الشعب الصيني (البرلمان).

المطلب الثالث: دور اللجنة العسكرية المركزية في صنع السياسات العامة

هي أعلى هيئة مسؤولة في الجيش الصيني، وهي الجهة التي ترسم آليات عمل الجيش وسياساته بالكامل، إذ هي الهيئة التي تختص بإصدار التعليمات، والتوجيهات العليا لقوات الجيش. ولقد كانت "نظرية الحرب الثورية الشعبية الطويلة الأمد، التي وضع أسسها الزعيم (ماوتسي تونغ 1947-1976)، هي دعامة العقيدة العسكرية الصينية، إذ لم يكن للجيش دور كبير، ونشط، ولاسيَّما أنَّ ماو كان يقف على قناعة مفادها: أنَّ الحروب لا تحسمها نوعية السلاح، بل الإنسان المقاتل صاحب القضية والإرادة31.

وهناك لجنتان عسكريتان متشابهتان بالاسم تقريبًا، هي اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي، واللجنة العسكرية المركزية للدولة، لكن في الحقيقة يشغلهما الأشخاص أنفسهم، ويرأسها القائد نفسه، وهو الأمين العام للحزب الشيوعي، وتمارس المؤسسة العسكرية الصينية دورًا بارزًا في صناعة سياسة خاصة في البيئة الخارجية، فالجيش ممثل في جميع تنظيمات الحزب الشيوعي، وبالمقابل فإنَّ الحزب الشيوعي ممثل في كل المرافق العسكرية الصينية، وهذا يتضح بشكل جلي إثر تغلغل المؤسسة العسكرية في آليات اتخاذ القرار في المجال السياسي الخارجي32.

وتعدّ هذه اللجنة مختصة بوضع سياسات التحديث، وترتبط بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وهو ما يجعل منها سلطة الجمع بين المؤسسة العسكرية، والحزب، ويترأسها الأمين العام للحزب، ويحتكم الحزب بالمؤسسة العسكرية عن طريق سيطرته على "اللجنة العسكرية

---

29 – ياسر العمري، مصدر سبق ذكره، ص ص72–73.

30 – وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص107.

31 – محمد السيد سعيد، الديمقراطية ومفهومها في الفكر الماوي، مجلة السياسة الدولية، العدد (47)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير (1977)، ص241.

32 – محمد قروش، مصدر سبق ذكره، ص159.

المركزية التي تتولى قيادة الجيش"، إذ إنَّ رئيس اللجنة هو رئيس الصين نفسه، كما أنَّ لجان الحزب الشيوعي في المناطق المدنية، هي التي تشرف على لجان الحزب في المؤسسة العسكرية33.

وتقوم اللجنة المتقدم ذكرها بدور مؤثر في السياسات، عن طريق ثلاثة مسارات، هي:

1- الأمن والدفاع: فاللجنة هي من يحدد السياسات الدفاعية للصين، وهي من يحدد (من أين يأتي التهديد؟ وكيف يتم الرد عليه؟)، وهذه السياسة تؤثر في العلاقات الدولية للصين، مثلاً موقفها من تايوان، وبحر الصين، والولايات المتحدة الأمريكية.
2- السياسة الخارجية: تبنى هذه السياسة على حماية الأهداف، والحقوق القومية، للدولة، لذلك فإنَّ رأي الجيش ممثلاً باللجنة العسكرية المركزية مهم جدًا. مثلاً عندما تقرر الصين توسيع وجودها العسكري في إفريقيا، أو في بحر الصين، فهكذا قرار يجب أن يحظى بقبول اللجنة.
3- الاقتصاد والتكنلوجيا العسكرية: فالجيش يستثمر في مجالات الذكاء الاصطناعي، والفضاء، والتكنلوجيا الحديثة.

المطلب الرابع: دور الحزب الشيوعي في عملية صنع السياسات العامة

يعدُّ الحزب الشيوعي الصيني القوة الحاكمة التي تهيمن في الصين، منذ تأسيسها عام (1949)، من قبل الرئيس ماو تسي بعد نجاح الثورة الشيوعية، ووفقاً للدستور الصيني فإنَّ قيادة الحزب للدولة، والمجتمع، هي جوهر النظام السياسي. وتوازي سلطة الحزب الشيوعي في الصين، دور مجلس الدولة نفسه الذي يتم إدارته عن طريق لجنة مركزية، والمكتب السياسي لها، وهو أقوى كيان بين مؤسسات الحكم في الصين، وإحدى وظائفه الرئيسة هي ارشاد مجلس نواب الشعب، ولجنته الدائمة، في تعيين أو إقالة رئيس الوزراء أو أحد نوابه. ويتم تعيين رئيس الجمهورية عن طريق كل الهيئات المذكورة في الأعلى مجتمعة34.

ويختلف الحزب الشيوعي الصيني عن بقية الأحزاب الشيوعية الأخرى في الدول الأخرى، ببعده الاجتماعي إذ يفوق تأثيره تأثير البعد الايديولوجي، وهذا ما جعل الحزب متداخلاً مع كل المؤسسات الأخرى في الصين، ومنها الدولة ونظامها السياسي35.

فالسلطة في الصين كما يقال تنبع من فوهة البندقية، على وفق التعبير المشهور لزعيم الصين، ومؤسسها ماو تسي تونغ، لكن ذلك كان في مرحلة الثورة، أمَّا بعد بناء الدولة فقد عاد وأقر بأنَّ الحزب هو من يقود الجيش، ولا يمكن للجيش أن يقود الحزب، ومنذ ذلك الحين لا يزال الحزب الشيوعي الصيني، هو الحاكم الفعلي الوحيد في البلاد، بتسلطه على الحكومة، والمؤسسة العسكرية، وكل مرافق المجتمع36.

كما أكَّد الزعيم الصيني الراحل (ماو)، أنَّ تطور الدولة تاريخيًا سيولد بنى تتطابق معها، فالنظام الصيني لن يكون إلا انعكاسًا لحاجات المجتمع الصيني نفسه، ولن يكون تقليدًا لأي نظام سياسي آخر، سواء أكان ماركسيًا أو غربيًا، وعلى الرغم من أنَّ ماو كان قد اعتمد على نظام اللامركزية النسبية في الحكم، وأعطى للمثقفين حرية كبيرة في انتقاد السلطة، وأطلق الحرية للمواطنين كذلك، إلا أنَّ ماو سرعان ما

---

33 – وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص133–134.

34 – سمير أمين، حول حاضر ومستقبل الصين، مجلة النهج، العدد (42)، 1996مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ص ص22–23.

35 – محمد شطب عيدان، موقف الحزب الشيوعي الصيني من القضية السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (3)، جامعة تكريت– كلية العلوم السياسية، 2019، ص287.

36 – عزت شحرور، مصدر سبق ذكره، ص3.

تراجع عن أفكاره تلك، عندما لاحظ أنَّ المثقفين على وجه الخصوص، أخذوا يهاجمون بشدة سيطرة الحزب الشيوعي على مختلف جوانب المجتمع، لذلك فقد قرر أن يحقق بواسطة المركزية، والانضباط التنظيمي، ما لم يستطع أن يحققه عن طريق تحرير الإرادة الفردية37.

فكانت هذه المسألة نقطة تحول كبيرة في حياة الصين، وليس في البنية التنظيمية للحزب فحسب، فقد نتج عرض فكرة القفزة الأولى إلى الأمام في ميدان الانتاج، وفي الصناعة، مع اللامركزية في القرارات الإدارية الفنية، مما يعني إتاحة فرصة تجاه المواطنين لتعبئة طاقاتهم، والاستفادة منها في إطار رحب من اللامركزية. إلا أنَّ التسلط في اتخاذ القرار بقيت في المسائل المهمة، مثل: تخصيص الموارد المادية، وكذلك أمور الادخار، والاستهلاك وغيرها من المسائل الأخرى38. إنَّ التشابك الموجود بين الحزب الشيوعي الصيني، والنظام السياسي، يجعل عمل الأخير مرتبطاً بتوجيهات القيادة الحزبية، ورؤيتها في التعامل مع مختلف المتغيرات المحيطة بالصين، وأثَّر ذلك في انتهاج سياسة ما دون أخرى، وذلك يعني أنَّ الحزب الشيوعي الصيني يعدّ بقيادته، صانع القرار الأول في الدولة39.

ويتكون الحزب الشيوعي الصيني من المرافق التنظيمية الآتية40:

أولاً- المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني: يعقد مرة واحد في السنة، أو عندما تقرر لجنته ذلك، ولمدة (5) سنوات، ويحدد الاتجاهات العامة داخليًا، وخارجيًا، ويتم انتخاب لجنته المركزية.

ثانيًا- اللجنة المركزية: وهي الجهة المختصة بالإشراف على عمل الحزب بين جلسات المؤتمر.

ثالثًا- المكتب السياسي للحزب ولجنته الدائمة: يضم المكتب السياسي مجموعة من الأعضاء، وتعدُّ هذه اللجنة الدائمة أعلى سلطة قيادية فعلية فيها، يترأسها الأمين العام للحزب الشيوعي.

رابعًا- الأمين العام للحزب الشيوعي: هو القائد الأعلى للحزب، والدولة، والمؤسسة العسكرية، ويشغل ايضاً منصب رئيس الجمهورية، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، مما يحصر سلطات كثيرة بيد شخص واحد.

خامسًا- فضلاً عمَّا سبق هناك الأجهزة القيادية على المستوى المحلي للحزب، والتي تنتشر في المرافق الإدارية المختلفة للدولة، على المستوى المحلي الأدنى. كما أنَّ هناك التنظيمات الحزبية القيادية التي يتم تكوينها في الأجهزة الحكومية المختلفة، لضمان تنفيذ خطط الحزب في التنمية، والتحديث، ومواجهة التحديات، والأزمات التي تواجهها. كما أنَّ هناك أجهزة الفحص، والانضباط، التي تتشكل على المستويات العليا، وعلى مستوى القاعدة.

وفيما يتعلق بسياسات البلاد، فإنَّ المؤتمر العام للحزب الذي يعقد مرة كل (5) سنوات، هو السلطة المختصة برسمها، وتعدّ تعليمات عامة تسير عليها الحكومة بمختلف هيئاتها، وأجهزتها، فيما يجتمع المكتب السياسي للحزب، وعدد أعضائه (21) عضوًا، مرة شهريًا، كما تجتمع اللجنة المركزية للحزب- وعدد أعضائها (376) عضوًا- اجماعًا موسعًا مرة واحدة أو أكثر كل عام، لمتابعة عمل الدوائر المعنية، أو لاتخاذ

37 – محمد السيد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص238– 239.

38 – المصدر نفسه، ص239.

39 – محمد شطب عيدان، مصدر سبق ذكره، ص287.

40 – للاستزادة، ينظر: ياسر العمري، مصدر سبق ذكره، ص125 وما بعدها.

القرارات الجديدة على وفق التطورات والمستجدات، وبالنسبة للقرارات التكتيكية العادية سواء الخاصة بالوضع الداخلي، أو بالتطورات على الساحة العالمية41.

فالحزب الصيني الحاكم يتحكم بالسياسة الصينية، على وفق منطلقات الحزب الفكرية، وفلسفته في طريقة مواجهة المواقف، والأزمات العامة، وذلك لأنَّ الحزب هو المرفق الذي تُختزل فيه الدولة الصينية، ومؤسساتها، إذ يسيطر عن طريق أجهزته على السياسة، والمجتمع، على حدٍ سواء، وذلك باستحواذه على هيئات الدولة بشكل عام، بدءًا من المؤسسة العسكرية الصينية، وما يعرف بجيش التحرير الشعبي، فضلاً عن سيطرته على باقي الأجهزة الأمنية. فضلًا عن ذلك، فهو يسيطر على أغلب عمليات التوظيف، التي تشهدها المؤسسات السياسية، والأمنية، ومؤسسات الإعلام، والقضاء، وباقي المؤسسات العامة42. ويوضح الشكل رقم (1) عملية صناعة السياسة في الصين، إذ يظهر التداخل بين مؤسسات الدولة، والحزب الشيوعي.

شكل (1) يوضح عملية صناعة السياسة في الصين

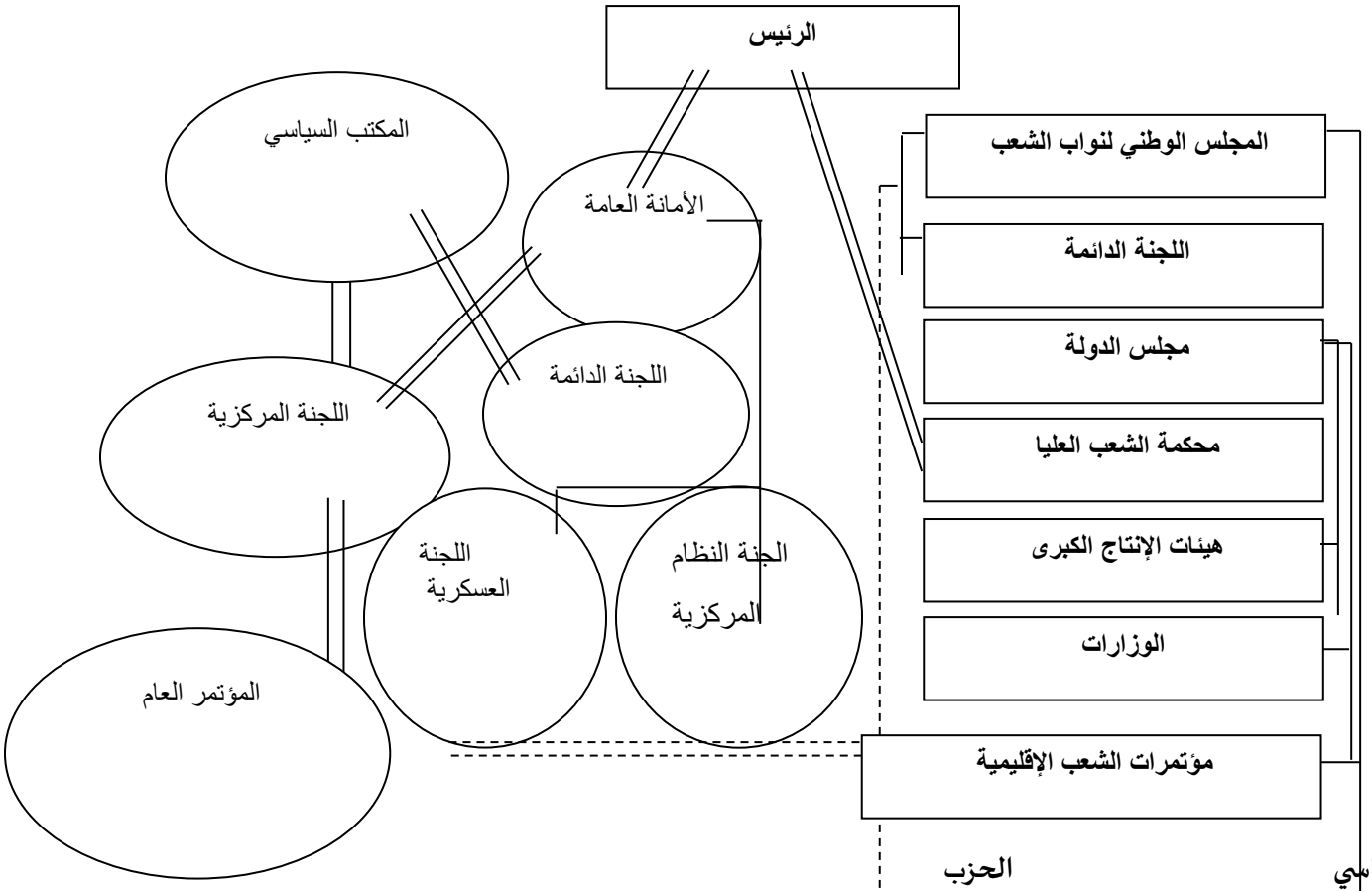

أمَّا هيكلية السلطة الحاكمة على المستوى المحلي الأدنى، فتتكون من الحكومات التي تم تكوينها في المقاطعات، ومناطق الحكم الذاتي، والمدن المدارة مركزيًا، وتتحدد مدة عملها بـ(5) سنوات، وأيضاً إنشاء حكومات في المحافظات والمدن الكبرى التي لا يخضع لها إقليم، والأقاليم

41 – عزت شحرور، مصدر سبق ذكره، ص5.

42 –جندي سارة، الصين والتوازنات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص32.

المدارة مباشرة من المدينة، والناحية القومية، والبلدة، وتتحدد مدة عمل حكوماتها بـ(5) سنوات. إنَّ الحكومات على المستوى الأول تمارس صلاحياتها في حدود مناطقها الإدارية، عبر الإشراف على الأعمال الحكومية، وإصدار القرارات والأوامر، وتعيين العاملين الإداريين، وعزلهم، وتدريبهم، وإقامة دورات تدريبية لهم، يتم فيها تقييمهم، وإقرار المكافآت لهم، والعقوبات عليهم، وإنشاء مجالس للمحاسبة. وتتولى الحكومات هنا قيادة أعمال الحكومات الأدنى منها مستوى، ولها الحق في تغيير القرارات الصادرة عن هذه الأقسام، والحكومات، التي تراها غير مناسبة أو حتى إلغائها**43**.

المبحث الثالث

الجهات الرقابية على السياسة العامة في جمهورية الصين الشعبية

المطلب الأول: دور السلطة القضائية في الرقابة والتقاضي

الصين دولة اشتراكية ذات نظام الحزب الواحد، يهيمن عليها الحزب الشيوعي، والسلطات الثلاث، ليست منفصلة مثلما هي في الأنظمة الديمقراطية، بل تعمل في اطار قيادة الحزب وتوجيهها العام، لذلك فالسلطة القضائية في الصين ليست مستقلة استقلالاً تامًا عن الحزب الشيوعي، بل يعدُّ القضاء جزءًا من منظومة تنفيذ سياسات الدولة.

إنَّ البحث في الآلية التي يطبق النظام السياسي أحكامه، ويقضي بها، تبدأ بدراسة القواعد الحاكمة الرسمية، والجهة التي تقوم بهذا النشاط، ووظيفتها هي النظر في القضايا، وإصدار الأحكام، والقرارات، وتحديد شكل العقوبة، والجهة التي تحقق، وتقدم الادعاء ضد أي انتهاك للقانون، والأمن العام، وأجهزة الشرطة، والحزب الحاكم الذي يشارك بشكل كبير في كامل العمليات القانونية، وبنية هذه المؤسسات، ونشاطاتها، وعلاقاتها هي التي تحدد طابع تطبيق القانون في الصين**44**.

وتتكون السلطة القضائية الصينية من المحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، والمحاكم والنيابات الشعبية، ودورها الأساسي هو تنفيذ القوانين، وتطبيق السياسات القانونية**45**. وينتخب النواب رئيس المحكمة، وتتحدد ولاية المحكمة بـ(5) سنوات غير قابلة للتمديد لأكثر من فترتين متتاليتين، وهذه المحكمة مستقلة بممارسة صلاحياتها بشكل كامل عن بقية الهيئات الأخرى**46**. وتتكون هذه المحاكم من رئيس وعدد من النواب، ورؤساء جلسات المحكمة، ونوابهم، والقضاة.

وينظر إلى القانون والنظام القضائي على أنَّهما أحد جوانب عمليات التقاضي، والوساطة، وتطبيق العقوبات. كما في الصين القديمة، فلا أحد يرغب بالذهاب إلى المحاكم فيها. ويوجد في الصين أكثر من (900000) لجنة وساطة، وتتولى هذه اللجان مجتمعة عشرة أضعاف عدد الحالات التي يتولاها نظام المحاكم. ويمكن استئناف القرارات الصادرة عن لجان الوساطة أمام المحاكم الأخرى، إلا أنَّ هذا النوع من

---

43 – ابتسام محمد عبد العامري، مصدر سبق ذكره، ص163.

44 – جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص ص761–762.

45 – أنس خالد النصار، تطور صنع السياسة العامة في الصين ودوره في تطور سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (26)، ص83.

46 – ياسر العمري، مصدر سبق ذكره، ص92.

الخصومات لم يصبح عادة بعد. على الرغم من افتتاح عدد من مدارس القانون، فإنَّ النظام القانوني الصيني ما زال حسب كلمات أحد الخبراء "قانون دون قانونيين".47 أمَّا أهم مهام هذه المحاكم، وصلاحياتها، فهي تختص بالآتي:

1- مراقبة أعمال المحاكم الشعبية على المستويات كافة.
2- معالجة قضايا الحكم الابتدائي
3- معالجة قضايا الاستئناف والنقض التي تقدم إليها.
4- معالجة المسائل التي يحكم فيها بالإعدام.
5- التفسير القضائي.
6- إدارة شؤون إدارة المحاكم الشعبية على كل المستويات.

وتشمل هذه السلطة الأجهزة القضائية للدولة، مثل: المحكمة الشعبية، والنيابة العامة، وتقسم المحكمة الشعبية على48:

أولاً- المحاكم الشعبية: وهي تمثل الجهة القضائية في البلاد، وتخضع في عملها إلى مجلس النواب. وتنقسم المحاكم الشعبية في الصين على المحاكم العليا، والتي تقام في المقاطعات، ومناطق الحكم الذاتي، والمدن التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة. والمحاكم المتوسطة وهي محاكم الدرجة المتوسطة، التي تقام في الأقاليم الإدارية داخل المقاطعات، ومناطق الحكم الذاتي، وكذلك في المدن التي تديرها الحكومة بشكل مباشر. ومحاكم البداءة وتتضمن المحاكم على مستوى المحافظات، وعلى مستوى المناطق الحكم الذاتي، والمحاكم في المدن التي ليس فيها مناطق إدارية، وفي الأحياء، والمناطق المدارة من قبل المدن. كذلك هناك المحاكم الخاصة وهي ما تتشكل على وفق الحاجة لها، بقرار من مجلس النواب الصيني، كذلك هناك محاكم عسكرية تختص بالمؤسسة العسكرية الصينية.

ثانيًا- النيابات العامة: تمثل النيابات الشعبية جهاز الاشراف القضائي، وتنقسم على النيابة الشعبية العليا، وهي الجهة الأعلى للادعاء في الدولة، ويختص بالإشراف القانوني، وهي مسؤولة أمام الهيأة التشريعية، ويتحدد عملها في قيادة أعمال النيابات العامة الشعبية، والخاصة، وممارسة سلطة الادعاء العام، والتحقيق في القضايا التي تقدم إليها، ومراقبة أعمال التحقيق، ومراقبة المحاكم الشعبية، والتحقق من مدى شرعية محاكمها، لاسيَّما الحكم في القضايا الجنائية، وتنفيذ هذه الأحكام، ومراقبة وضع السجون. والنيابة الشعبية الخاصة وتشمل أجهزة النيابة العسكرية، ونيابة النقل بالسكك الحديدية.

ومع كل هذا العمل الذي يؤديه النظام القانوني في الصين، إلا أنَّه يبدو متواضعًا إذا ما وازناه مع نظيره الغربي، وهذا الاختلاف يعود لأسباب عدة، أبرزها49:

1- ضعف سيادة القانون عن سيادة الحزب، عكس ما هو موجود في الغرب، إذ نلاحظ علوية سيادة القانون على المرافق الأخرى في الدولة، والسبب ينبع من عقيدة الحزب الشيوعي، بأنَّ مشروعيته مستمدة من نجاحه في قيادة الثورة الاشتراكية، وتطبيق الماركسية اللينينية،

47- جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص ص762-763.

48 - ابتسام محمد عبد العامري، مصدر سبق ذكره، ص ص164-165. وكذلك: محمد شطب عيدان، مصدر سبق ذكره، ص ص168 وما بعدها.

49 - ابتسام محمد عبد العامري، مصدر سبق ذكره، ص ص181-182.

وهذا الأمر أضعف من قدرته على فرض القانون، والتقاضي؛ نتيجة لعدم اعتماده على مراعاة القانون، والإجراءات المؤسسية في تطبيقه، أو حتى تفسيره.

2- الأساس الطبقي للنظام القانوني في الصين، الذي تبدو فيه حدود التمييز، والمحاباة، واضحة، الأول ضد أعداء الطبقة الكادحة – العاملة-، والثاني لصالح الفلاحين، والعمال، والأعضاء في الحزب، عكس مثيله في الغرب الذي يساوي بين المواطنين في الحقوق. وعلى الرغم من أنَّ الصين قد ألغت التمييز الطبقي في الثمانينيات من القرن العشرين، وأحلت المساواة أمام القانون مكانه، لكن عدم المساواة في المعاملة، ولاسيَّما ما يتعلق منها بالأسباب السياسية، ما زال موجودًا.

3- لا تتولى المحاكم الصينية عمليات التقاضي، والوساطة، وتطبيق العقوبات، والإجراءات الانضباطية، بل توكل إلى جهات أخرى، فعمليات التقاضي _مثلاً_ تتولاها لجان الوساطة، التي يبلغ عددها أكثر من (900) ألف لجنة، تقوم بأعمال تبلغ عشرة أضعاف ما تقوم به المحاكم، ويمكن استئناف القرارات المتخذة من قبل هذه اللجان أمام المحاكم الأخرى. أمَّا تطبيق العقوبات فيتولاها جهاز الأمن العام، الذي عاقب الآلاف من الشباب بداية الثمانينيات، بإيداعهم في معسكرات العمل لإعادة التثقيف. أمَّا الإجراءات الانضباطية ضد أعداء الحزب، فتجري داخل الحزب نفسه سواء لتهم جنائية أم لغيرها، ولا يسلَّم المتهم إلى المحاكم لمعاقبته.

4- مهمة المحاكم الصينية الاستماع إلى الاعترافات، وإصدار الأحكام، أكثر من عنايتها بمحاكمة عادلة، تعمل على إدانة المتهم، أو تبرئته.

5- قدرة المجتمع في إعادة تأهيل المحكومين، والعمل على منعهم من ارتكاب واقعة –جرم- ثانيةً، فالذين ينهون عقوبتهم في السجن، يعودون إلى أعمالهم الأصلية، ولا يتعرضون لنبذ المجتمع، وإهماله، عكس ما موجود في الغرب، والسبب ليس استتباب الأمن، بل لأنَّ أفراد المجتمع الصيني يتعرضون للنقد، والإدانة، إذا ما سلكوا سلوكًا شاذًا.

المطلب الثاني: آليات تقييم السياسة العامة في الصين، ومؤسساته

إنَّ عملية التقويم تتضمن عقد مقارنة البرامج، والاجراءات، والسياسات، إذ تتمحور هذه العملية على معرفة مدى كفاءة، وفاعلية، هذه العملية، ويتركز التقييم أيضاً على عملية التطبيق –التطبيق العملي للسياسة- ومدى التزام الجهة التنفيذية باتباع الخطط، والبرامج، والإجراءات، المرسومة، وكذلك يتركز التقويم في المخرجات، عن طريق مقارنة مدخلات السياسة مع مخرجاتها، أو النتائج التي تحققها في إشباع احتياجات أفراد المجتمع، ومطالبهم، ومدى نجاح هذه المخرجات في حلّ الأزمات، والمواقف، التي يواجهها المجتمع[50].

ولهذا يذهب المسؤولون عن اتخاذ القرار في كثير من الأحيان، إمَّا خلال عملية تنفيذها، أو بعد انتهاء تنفيذها، إلى تقييم ردود الأفعال الخارجية عليها. ويتم هذا في ضوء مقارنة نتائجها العملية مع نتائجها المتوقعة، أي عقد مقارنة بين ما كان يجب تحقيقه (sollem)، وما حققته السياسة العامة من نتائج ملموسة (sein) فعلاً[51].

50– إسراء علاء الدين نوري أحمد البكر، مساهمة النظم الإدارية في صنع السياسات العامة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (2005)، ص21.

51 – مازن الرمضاني، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، (1979)، ص174.

إنَّ تقييم السياسة الصينية تضطلع بها مؤسسات عدة، وتكون على مستويات، ومن هذه المؤسسات التي تختص بالرقابة والتقييم، هي:

1- الحزب الشيوعي: يختلف الحزب الشيوعي الصيني عن الأحزاب الشيوعية الأخرى في العالم، ببعده المتجذر في المجتمع، والذي يفوق تأثيره البعد الايديولوجي، وهذا ما جعل الحزب متداخلاً مع جميع مؤسسات الدولة الصينية بفروعها المختلفة، فالحزب يشرف على الدولة، عن طريق تولي أعضائه لأعلى المناصب فيها**52**.

2- التداخل الحاصل بين الحزب، والنظام الصيني، يجعل عمل الأخير مرتبطًا بتوجيهات القيادة الحزبية، ورؤيتها في التعامل مع مختلف التغيرات، وذلك يعني أنَّ الحزب الشيوعي الصيني بقيادته، المسؤول الأول عن الرقابة، والإشراف.

3- المجلس الوطني لنواب الشعب: تنبثق عن هذا المجلس أجهزة إدارة الجمهورية الصينية، والسلطة القضائية فيها، وهذه المؤسسات تكون تحت مراقبة المجلس وتقييمه لأعمالها، وتكون مسؤولة اتجاهه**53**. كما أنَّ له صلاحية مراقبة تنفيذ الدستور، وله الحق في مراجعة الخطط، والبرامج، التنموية. فضلًا عن ذلك له حق مراقبة عمل لجنته الدائمة، وهي مسؤولة أمامه، وتعرض عليه أعمالها.

4- اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب: وهي الجهة المختصة بتفسير دستور الصين، ومراقبة تنفيذه، كما أنَّها تختص بمراقبة أعمال مجلس الدولة، واللجنة العسكرية المركزية، والمحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، ولها حق إلغاء الأوامر، والقرارات، المخالفة لنصوص الدستور الصيني.

5- رئيس الجمهورية: يمارس الرئيس صلاحيات تدخل في المجال الرقابي، والتقييم، بعد رفع قرارات مجلس نواب الشعب له، لاتخاذ القرار بعزل رئيس الحكومة، ورؤساء اللجان، ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات، والسكرتير العام لمجلس الدولة**54**.

6- مجلس الدولة: وهذا يشرف على أعمال الحكومة على المستويات كافة**55**. كما أنَّ له صلاحية مراجعة الملاك الإداري، وتحديده، وعزلهم، وتدريبهم، واختبارهم، ومكافئتهم، وعقابهم**56**.

7- المراقب العام للحسابات.

وتعدُّ قضية التأكد من تطبيق السياسات من قبل الإداريين، والالتزام بواجباتهم على الوجه المطلوب، وتحقيق مطالب الشعب، قضية رئيسة من القضايا التي شنت الصين حملات مهمة ضد الفساد الإداري، منذ قيام جمهورية الصين الشعبية. ويصف هنري هاردينغ منهجين للإصلاح البيروقراطي في الصين الماوية، هما**57**:

---

*– النسق: هو مجموعة من العناصر التي يمثل كل منها متغيرًا، ويكون من شأن تغير أي من هذه العناصر، التأثير في غيره من عناصر مجموعته، ومن ثم تغير حالة المجموعة بكاملها. والنسق السياسي: هو تصورٌ لمجموعة من العلاقات، والتفاعلات، التي تنتهي باتخاذ القرار السياسي. ينظر أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد (21)، جامعة دمشق، (2005)، ص269.

52 – ينظر: روي مكريس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، (1966)، ص425.

53 – وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص93.

54 – ينظر: دستور جمهورية الصين الشعبية، مواد صلاحيات رئيس الجمهورية.

55 – جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص727.

56 – محمد شطب عيدان، مصدر سبق ذكره، ص166.

57 – ابريل ايه. آلموند وجي. بنغهام باول الابن، مصدر سبق ذكره، ص760.

الإصلاح الأول: الإصلاح العقلاني، والذي يقبل بالبيروقراطية لأنَّها ضرورة، إلا أنَّه يحاول ضبطها من الداخل.

الإصلاح الثاني: الإصلاح الراديكالي، وهو أكثر عداء للبيروقراطية، ويسعى إلى السيطرة عليها من الخارج، عن طريق حشد الجماهير. وفي مرحلة ما بعد ماو أسقط من الحساب الاصلاح الراديكالي، عن طريق حشد الجماهير. وتضمنت توجهات إصلاح البيروقراطية في الثمانينيات: الاحتراف، وسن تقاعد الزامي، وتحسينات قانونية واجرائية، وتقوية الرقابة الشعبية عن طريق الآلية الانتخابية.

الخاتمة

يعدُّ هذا البحث واحدًا من مجالات البحث التي تتصف بالدقة، والتعقيد، لما تتضمنه من بنى، ومؤسسات بيروقراطية، تعطي للحزب الشيوعي دور المسيطر المركزي على هذه العملية، مع إعطاء أدوار ذات صلاحيات، ومهام، تختلف من مؤسسة إلى أخرى. ويأتي هذا البحث كمحاولة لتغطية أغلب مؤسسات صنع السياسات العمومية الصينية، وآليات هذه العملية، وملامحها.

إنَّ السياسة العامة باختلاف مفاهيمها، وتعدد تقسيماتها، وسماتها، تجسد جميع الفواعل الرسمية، وغير الرسمية العامة في النظام، والتي تعمل في إطار الايديولوجية، والنسق السياسي السائد، وتطبق السياسات عن طريق مجموعة البنى البيروقراطية، والمؤسسات القائمة فيه. لذلك يصنع النظام السياسي الصيني سياساته العامة، عن طريق مجموعة من المؤسسات، تشمل: الحزب الشيوعي، والمجلس الوطني لنواب الشعب، ولجنته الدائمة، ورئيس الجمهورية والحكومة، والبيروقراطيات الإدارية، والعسكرية، واللجان الشعبية، والتنظيمات الأخرى التي تجمع الشعب، للعمل المباشر على تطبيق القواعد، والقرارات في برامج الحكومة. وحاولت الصين عن طريق تاريخها الطويل في البيروقراطية، تجاوز مساوئها في تنفيذ السياسات العامة.

هذه الهرمية التنظيمية في النظام السياسي الصيني، والبيروقراطية الإدارية المنضبطة، زادت من فرص نجاح السياسات العامة، في تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها في الصين، فصنع السياسات العامة الصينية يتقبل وجود مؤسسات، وفواعل، هرمية، ذات توجيه مركزي في رسم السياسات العامة، وتطبيقها، وتقييمها، فقد تمَّ تكييف آليات صنع السياسات العامة، مع السيطرة السياسية للحزب الشيوعي، وإعطاء أدوار في صنعها لبقية البنى السياسية الأخرى، وصولاً إلى البنى الإدارية الصغيرة، على مستوى الإدارات المحلية في المدن، والقرى والارياف، في المقاطعات الصينية، التي تعدُّ من أكفأ الأجهزة الإدارية على مستوى التنظيمات الإدارية في عالمنا اليوم.

إنَّ ما يمكن أن نلاحظه، ونستنتجه، عن طريق البحث، أنَّ صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية، يتبع النظام المركزي كواحد من النظم الشمولية، التي يحتكم القرار السياسي فيها إلى الحزب الواحد، أو المسيطر، وهو الحزب الشيوعي، مع وجود رئيس للجمهورية ذي صلاحيات واسعة، في كل مراحل صنع السياسات العامة فيها، فهو نظام شمولي لا يحتكم فيه إلى نظام حكم المؤسسات، إلا بالقدر الذي يعطيه الحزب، ورئيس الدولة، في مجال تطبيق السياسات، وبعض الصلاحيات في مجال التهيئة لمؤتمرات الحزب الشيوعي، التي تعدُّ المسيطرة على رسم السياسات، وتقييم تنفيذها.

ومثله مثل بقية النظم السياسية، فالنظام السياسي الصيني يحتوي على ثلاث مؤسسات دستورية، تمثل المؤسسات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، يهيمن الحزب الشيوعي على هذه المؤسسات، مع دور مسيطر لرئيس جمهورية الصين الشعبية على هذه المؤسسة، كصفة ملازمة لكل النظم الشمولية.

فدور هذه المؤسسات شكلي صوري، ويكاد يكون تطبيقيًا لتوجهات الحزب الشيوعي، ورئيس الجمهورية. إذ يعكس الواقع أنَّ عملية صنع السياسات العامة في الصين، يقوم بها الحزب الشيوعي، ورئيس الجمهورية، بالدرجة الأولى، ثمَّ تشاركها مؤسسات أخرى ذات طابع رسمي في هذه العملية.

قائمة المراجع

أولاً- القوانين والدساتير

1- دستور جمهورية الصين الشعبية لعام (1982).

ثانياً- الكتب العربية والمترجمة

1- جابريل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، (1997).

2- حمدي مصطفى المعاز، وظائف الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، (1984).

3- روي مكريس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، (1966).

4- عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، (2008).

5- عزت شحرور، صناعة القرار في الصين: مراكزها وتطورها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 13 تشرين الثاني (2013).

6- محمد القذافي الفيتوري، سياسات التعليم: دراسة في السياسة التعليمية في ليبيا، دار الرواد، طرابلس، (2009).

7- هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم: دراسة موجزة لسلطات الدولة الدستورية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، (1986).

8- وصال العزاوي، السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد.

9- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، أبو ظبي، (2014).

ثالثاً- المجلات والدوريات

1- أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد (21)، جامعة دمشق، (2005).

2- أنس خالد النصار، تطور صنع السياسة العامة في الصين ودوره في تطور سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (26).

3- حسن ابو طالب، رؤية من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (2006).

4- سمير أمين، حول حاضر ومستقبل الصين، مجلة النهج، العدد (42)، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، (1996).

5- مازن الرمضاني، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، (1979).

6- محمد السيد سعيد، الديمقراطية ومفهومها في الفكر الماوي، مجلة السياسة الدولية، العدد (47)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير (1977).

7- محمد شيخ قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني- العدد (3)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 30 يونيو/حزيران 2018.

8- محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية: الابعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، مؤسسة الأهرام، (2003).

رابعًا- الرسائل والأطاريح الجامعية

1- ابتسام محمد عبد العامري، التحديث في الصين: دراسة في الابعاد الاساسية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (2006).

2- ابراهيم محمد شوكت النسعة، العلاقات الصينية الأمريكية في ظلّ النظام الدولي الجديد (2001-2011)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، (2012).

3- اسراء علاء الدين نوري احمد البكر، مساهمة النظم الإدارية في صنع السياسات العامة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (2005).

4- جندي سارة، الصين والتوازنات الدولية: دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر(3)، الجزائر، (2022).

5- محمد شطب عيدان، المتغير التكنلوجي وقدرات النظام السياسي الصيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، (2006).

6- ياسر العمري، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظلّ المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (2003).

خامسًا- مصادر الانترنيت

1- يانغ فنغ تشون، النظام السياسي الصيني: المجلس الوطني لنواب الشعب, منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: http://www.china.org.cn.htm.pp4-5.